أَثَرُ اللَهَجَاتِ فِي تَغَايُرِ الأَبْنِية الصَرْفِيَّة
دِرَاسَةٌ فِي كِتَابِ الاِقْتِضَابِ فِي غَرِيْبِ المُوَطَأِ إِعْرَابِهِ عَلَى الأَبْوَابِ لِلتِلْمِسَانِيّ (ت ٦٢٥هـ)

م. محمود عبد اللطيف فواز
جامعة الأنبار / كلية الآداب / قسم الترجمة
mahmood.fa76@uoanbar.edu.iq

الملخص

وجَّه العلماء جل عنايتهم إلى العربية الفصحى التي تهدف إلى التقعيد وتقوية الأحكام، ونظروا إلى ما يخالف ذلك بمعيار الخطأ والصواب، فتجلَّى ذلك في اللهجات العربية المختلفة ووضع الأسس والقواعد في الأخذ منها فأهمل العلماء الكثير من الظواهر اللغوية التي أفرزتها تلك اللهجات، غير أنَّ علم اللغة الحديث اعتنى بدراسة اللهجات عناية فائقة، فأسهم في بيانها وتأصيلها عبر المراحل التاريخية المختلفة، فظهرت دراسات كثيرة في مجال اللهجات العربية القديمة.

واللافت للنظر أنَّ اللغة العربية ترتبط أهميتها بالقرآن الكريم فضلًا عن الحديث النبوي اللذان يعدان في مقدمة أصول التشريع، فبناءً على ما تقدم فقد شرعت في كتابة هذا البحث في تتبع اللهجات العربية في كتاب الاقتضاب في شرح غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب للتلمساني المتوفى سنة (٦٢٥هـ)، فتتبعت أثر اللهجات الواردة في الكتاب في التغاير الصرفي.

الكلمات المفتاحية: (الصرف، اللهجة، الاقتضاب، الموطأ).

The Impact of Dialects on Morphological Variation
by al-Tilmisani (d. 'A Study of the Book of Al-Iqtiṭāb fi Gharib al-Muwatta 625 AH)

Mr. Mahmoud Abdul Latif Fawaz
University of Anbar, College of Arts, Department of Translation
mahmood.fa76@uoanbar.edu.iq

Abstract:

Scholars devoted most of their attention to Classical Arabic, aiming to establish its rules and strengthen its grammatical principles. They viewed deviations from it through a lens of correctness and error. This approach was evident in their treatment of various Arabic dialects, as they set specific foundations and criteria for accepting elements from them. As a result, many linguistic phenomena found in those dialects were overlooked.

However, modern linguistics has given significant attention to the study of dialects, contributing to their analysis and historical contextualization. This has led to the emergence of numerous studies on ancient Arabic dialects.

Notably, the importance of the Arabic language is closely tied to the Qur'an and the Hadith, both of which are considered primary sources of Islamic legislation. Based on this understanding, I undertook this research to trace Arabic dialects in the book Al-Iqtidaab fi Sharh Gharib al-Muwatta' wa I'rabihi 'ala al-Abwab by al-Tilimsani (d. 625 AH). I focused on tracking the presence of dialectal forms in the book, particularly in relation to morphological variation.

Worde Key: (Morphology, dialect, brevity, Muwatta).

المقدمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن أهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أمَّا بعد، فقد اكتسبت اللغة العربية مكانتها لوثاقة ارتباطها بالقرآن الكريم فضلًا عن الحديث النبوي اللذان عدهما العلماء في مقدمة أصول التشريع فضلًا عن كونهما من أبرز أصول السماع في اللغة، غير أنَّ اللهجات العربية لم تنل ذلك الاهتمام في القرون الأولى، إذ وجَّه العلماء جل عنايتهم إلى العربية الفصحى في التقعيد وتقوية الأحكام، ونظروا إلى ما يخالف ذلك بمعيار الخطأ والصواب، فتجلَّى ذلك في اللهجات العربية المختلفة ووضع الأسس والقواعد في الأخذ منها، فأهمل العلماء الكثير من الظواهر اللغوية التي أفرزتها تلك اللهجات، ومن الأهمية بمكان فإنَّ علم اللغة الحديث اعتنى بدراسة اللهجات، إذ أفردها بالتأليف والدراسة، وأسهم في بيانها وتأصيلها عبر المراحل التاريخية المختلفة، فظهرت دراسات كثيرة في مجال اللهجات العربية القديمة.

وبالنظر لما تقدم فقد شرعت في كتابة هذا البحث في تتبع اللهجات العربية في كتاب الاقتضاب في شرح غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب للتلمساني المتوفى سنة (٦٢٥هـ)، فتتبعت أثر اللهجات الواردة في الكتاب في التغاير الصرفي، وجاء هذا البحث معطوفًا على بحث سابق ومكملًا له تناولت فيه أثر اللهجات في التغيُّرات الصوتية في الكتاب، فقسمته على تمهيد أشرتُ

فيه إلى مفهوم اللهجة في اللغة والاصطلاح ثم مِهادٍ توضيحي عن تغايير الأبنية الصرفية قديمًا وحديثًا، سبقه هذه المقدمة وجاء بعده مبحثان تناول الأول التغاير في أبنية الأسماء فضمَّ في طيّه خمسة مطالب، تناولتُ في المطلب الأول التغايير في الجموع وفي المطلب الثاني جاء في النسب والثالث تكلمتُ فيه عن التصغير والرابع وضحت فيه موضوع المقصور والممدود وختمته بالمطالب الخامس عن اختلاف المعاني لاختلاف الحركات، وأمَّا المبحث الثاني فضمَّ مطلبين اثنين، الأول منهما تكلمتُ فيه عن ضبط عين الفعل، والآخر جاء في التعدي واللزوم، ثم ختمته بخاتمة البحث ونتائجهٍ ، تلاهما ثبتًا بأهم المصادر والمراجع المستعملة في البحث.

وأخيرًا وليس آخرًا فما كان فيه من صواب فبتوفيق من الله وفضل، وما كان فيه من خطأ أو نقص وزلل فأسأل الله العفو والغفران، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مِهاد توضيحي:

أولًا: مفهوم اللهجة

لا يخلو مُؤلَّف في اللغة إلّا وكان له نصيب من موضوع اللهجات العربية؛ لأنَّها الأساس الذي عوَّل عليه العلماء في تدوين اللغة، فنلاحظ أنَّ العلماء قديمًا لم يفردوها بالتأليف بشكل مستقل، فاكتفوا بإشارات متفرقة في مظانِّهم المختلفة، والملاحظ أنَّ تلك الإشارات أغلبها يتصل بالدراسات اللغوية والقليل منها متصل ببناء الجملة، واللافت للنظر أنَّ لهجات القبائل كان لها الأثر الواضح في تقعيد اللغة العربية إلى جانب الفصحى، إذ كانت بها حاجة لبيان صحة الكلام بعد أنْ فَشَا اللحن في اللسان العربي مما حدا بعلماء العربية بوضع القواعد للحدِّ من اللحن، فضلًا عن ذلك فقد أدرك المحدثون أهمية اللهجات في الدرس اللغوي، فأقبلوا على دراستها؛ لأنَّها تُقَرِّب لدراسة الفصحى.

وبناءً على ما ورد لابدَّ من وقفة يوضح فيها الباحث مفهوم اللَّهجة في المعنى المعجمي فضلًا عن مفهومها الاصطلاحي وعلاقتها بالفصحى، فتجلَّت بما يأتي:

تعريف اللهجة لغة: اللهجة من (ل هـ ج) بفتح الهاء وإسكانها، ويُراد بها اللسان وقيل طرفه، و(لَهِجَ بالشيء لَهَجًا) من باب (تَعِبَ): أولع به، و(لَهِجَ الفصيل بِضُرْعِ أُمِّهِ)، و(أُلْهِجَ بالشيء) يعني أولع به واعتاده أو أغرى به فثابر عليه، واللهج بالشيء: الولوع به.

وقال الليث: "اللَّهْجَةُ يُقالُ: طَرَفُ اللِّسان، ويُقالُ: جَرْسُ الكلام، ويُقالُ: فلانٌ فَصيحُ اللَّهْجَةِ واللَّهَجَة، وهي لغته التي جُبِل عليها فاعتادها ونَشَأَ عليها، ويُقالُ: فلانٌ مُلْهِجٌ بهذا الأمر، أي: مُولَعٌ به[١].

أمَّا اللَّهجة في المفهوم الاصطلاحي: فهي "مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللَّهجة هي جزء من بيئة أسع وأشمل تضمُّ عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيَسِّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفَهِم ما يدور بينهم من حديث فَهْمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللَّهجات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لَهَجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة"[٢].

ويعرفها بعضهم بأنَّها: "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة"[٣].

وهذه الطريقة أو العادة الكلامية تكون صوتية في الغالب ومن ذلك في لهجات العرب القديمة كـ(العنعنة) وهي قلب الهمزة المبدوء بها عينًا وهذه الصفة معروفة عند قيس وتميم إذ يقولون في (أنَّك) (عنك) في حين بقية العرب ينطقون بدون تغيير في أوائل الكلمات، وكذلك الظواهر اللغوية الأخرى، وهذا كله لاختلاف البيئات العربية وعوامل الاجتماع عندهم وتطاول الأزمان عليهم[٤].

ويُطلَق على اللَّهجة في الغالب (اللغة) فثَمَّة علاقة بينهما هي علاقة الخاص بالعام أو علاقة الفرع بالأصل، فأشار العلماء قديمًا إلى أنَّهم لم يستعملوا مصطلح (اللَّهجة) بهذا المفهوم الذي ذكرناه، بل استعملوا مصطلح (اللغة) أو (لُغَيَّة)، والسبب في ذلك يعود إلى قلة الدراسات في لهجة معينة من لهجات القبائل التي كان يتحدثون بها في حياتهم العامة، فأغلب الدراسات قديمًا تحاول بيان الفروق اللغوية بين اللهجات القبائل التي أخذ العلماء منها اللغة الفصحى، فلم يكن هناك

مصادر خاصة تدرس اللهجات في حين أنَّ هناك مؤلفات تحمل في عنوانها اسم اللغات، نحو: كتاب لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وكتاب اللغات في القرآن للسامري (ت ٣٨٦هـ) فضلًا عن أبوابٍ في بعض الكتب تحمل عنوانتها اسم اللغات، إذ عقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص أبوابًا بعنوان (تداخل اللغات) و(اختلاف اللغات وكلها حجَّة) و(في تركب اللغات)، فَيُشير العلماء إليها في مواضع مختلفة من كتبهم(٥).

ويُقَرر المحدثون أنَّ بيئة اللَّهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم لهجات عدة، لكل منها خصائصها التي تميزها عن غيرها وترتبط بها مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيَسِّر اتصال إفراد هذه البيئات بعضهم ببعض فضلًا عن أنَّ تلك البيئة تتألف من عدة لهجات اصطلح على تسميتها اللغة(٦)، فقد اهتم الكثير من الباحثين المحدثين في دراسة اللهجات العربية هذا الاهتمام أدى إلى ظهور عدد من المؤلفات تُعنى بدراسة اللهجات العربية قديمًا وحديثًا(٧).

ثانيًا: تغاير الأبنية الصرفية:

لا مناصَّ من القول أنَّ البناء الصرفي من أهم فروع علوم اللغة العربية، يُعنى بدراسة بنية الكلمة وتغيُّراتها، إذ تتجلَّى أهميته في فَهم معاني الكلمات وبنيتها، لِيُساعد ذلك في تحليل الكلمة وفَهم معناها بناءً على وزنها الصرفي على وَفْقِ أنماط محددة تُظهِرُ علاقتها بالمعنى فضلًا عن أنَّ علم الصرف يَهتم بدراسة الجذور، والصيغ، والزوائد التي تلحق المفردات التي عُرِفت عند المحدثين بالسوابق واللواحق التي بدورها أدت إلى فَهم النصوص بشكل دقيق، فضلًا عن تحديد نوع المفردة سواء اسمًا كانت أم فعلًا أم مصدرًا.

ويَحسُن بنا في هذا المقام أنْ نُشير إلى أنَّ توليد الألفاظ يَخضع لأنظمة اللغة الثلاثة النحوي والصرفي والصوتي، الذي يُعنى به الباحث منها في هذا البحث، النظام الصرفي الذي يسمح بتوليد ألفاظ جديدة باستعمال الأبنية والصيغ الصرفية في اللغة العربية والذي يسميه اللغويون بالاشتقاق علاوة على أنَّه يوضح العَلاقة بين الكلمات ذات الجذر المشترك، الذي يؤدي بدوره إلى معرفة اشتقاقاتها واستعمالاتها المتنوعة بِهدَف فَهم قوانين الصرف الذي تخضع له الكلمات وأشكالها قبل معرفة النحو، فتتأتَّى غايتهم من إدراكهم صعوبة مسائل الصرف وفهمها، فَيُشير ابن جني إلى

الغاية من تقديم دراسة النظام النحوي على النظام الصرفي بصعوبة دراسة علم الصرف أولًا بقوله: "كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أنْ يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة إلا أنَّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه..."(٨)، فضلًا عن ذلك يقرُّ ابن عصفور أهمية علم التصريف على غيره من علوم العربية إلا أنَّه أُخِرَ لصعوبته، فقال: "كان ينبغي أن يُقدَّم علم التصريف على غيره من العلوم العربية... إلا أنَّه أُخِرَ لِلُطفِهِ ودِقَّتِهِ فجَعَلَ ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس"(٩).

ولا يَخفَى أنَّ علماء العربية وضعوا أوزانهم الصرفية على أصولٍ تجلَّت في الميزان الصرفي الذي استعانوا به في معرفة وزن الكلمة، فجاءت أُصول الألفاظ من ثلاثة أحرف، فاختاروا لها الوزن الثلاثي (ف ع ل) لتوزن بها جميع الكلمات، فاختيارهم لهذا الوزن؛ لأنَّه يُمثِّل مخارج أصوات اللغة كلها، فالفاء من الأصوات الشفوية، والعين من الأصوات الحَلْقية، واللام من الأصوات اللِثَوية، فالميزان الصرفي معيار يُؤتى به لتحديد بنية الكلمة من أمور عدة، أهمها بيان الحركات والسكنات، ومعرفة الأصلي والزائد فيها، والمذكور والمحذوف إلخ(١٠)، لذلك قسَّموا الأبنية الصرفية إلى أبنية أسماء وأبنية أفعال وبينوا الفوارق بين الحروف الزائدة والحروف الأصلية، فضلًا عن بيان وظائف الكلمات، كالتصغير، والنسبة، والاشتقاق، فَحَدُّوا الكلمات التي يتناولها علم الصرف بأنَّه لا "يتعلق إلا بالأفعال المتصرفة التي لها أصالة والأسماء المتمكنة، أما الحروف وشَبَهِها من الأسماء المتوغلة في البناء فلا يتعلق علم الصرف بها، كذلك لا يتعلق بالأفعال الجامدة..."(١١).

أمَّا التَغيُّرات التي تطرأ على البناء الصرفي في هذا القسم فتحدث فيها معاني جديدة، فكل تغيير يُولِّد بِنية جديدة تختلف عن سابقتها في المعنى والمبنى، فنقوم بدراسة أنواعًا مختلفة من الأبنية، كل نوع يتميز بخصائصه المعنوية الشكلية(١٢).

ونلاحظ ذلك عند المحدثين عند تناولوهم البنية الصرفية بوصفها نظامًا مرتبطًا بالبنية العامة للغة، الهدف منه فهم اللغة بوصفها نظامًا متكاملاً بالاشتراك مع النظامين الصوتي والنحوي، وفي طليعة المحدثين تمام حسان في كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها ومناهج البحث في اللغة)،

وكمال بشر في كتبه، منها: (دراسات في علم اللغة والتفكير اللغوي بين القديم والجديد) وغيرهما الذين عالجوا البنية الصرفية ضمن الوحدات الصرفية التي أطلق عليها مصطلح (المورفيمات)، فأضحى علم الصرف من هذا المنطلق هو "العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق"(١٣).

والوحدة الصرفية لا تقتصر على الكلمة فقط، بل قد تكون جزءًا من الكلمة في التحليل الصرفي؛ لأنَّها "أصغر وحدة ذات معنى"(١٤)، فأشاروا إلى العلاقة بين الوحدات اللغوية ودورها في المعنى، فضلًا عن العلاقة بين القواعد التركيبية والتصريفية، ليُسهِم في دراسة التغيُّرات اللغوية بين اللغات المختلفة لفهم الأصول المشتركة أو الفروق البنائية.

ولا يخلوا كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب للتلمساني من بيان اللهجات العربية المختلفة في المستوى الصرفي إلى جانب المستويات اللغوية الأخرى النحوية والصوتية والدلالية، فقد تناولت في بحث سابق أثر اللهجات فيه في التغيُّرات الصوتية، وفي هذا البحث نتناول أثر اللهجات في تغاير الأبنية الصرفية وأنماطها المختلفة، فتجلَّت مسائل كتاب الاقتضاب بمباحثٍ ضمَّت في طيّها المباحث التي رصدها الباحث بما يأتي:

المبحث الأول: أبنية الأسماء

لاشكَّ في أنَّ اللهجات المختلفة لها أثرًا واضحًا في تغاير أبنية الأسماء، فأدَّى ذلك إلى الاختلاف والتنوع في الصيغ الصرفية، فارتبط بتغيُّر المعاني والأغراض الدلالية، إذ كشفت ظاهرة التغاير في الأبنية الصرفيّة أنَّ العربية لغة انمازت بالمرونة الاشتقاقية، والثراء اللفظي، فتَلمَّسنا ذلك بما رصدناه من مسائل عَنَت بأثر اللهجات في كتاب الاقتضاب، تَمثَّلَت بالمطالب الآتية:

المطلب الأول: صيغ الجمع:

اللغة العربية تميزت بعديد الظواهر المختلفة التي أَثْرَت اللغة ولا سيما في الجانب الصرفي، فظهر ذلك واضحًا جليًا في أبنيتها الصرفيّة فضلًا عن التعدد في أبنية كل باب، إذ برزت دراسة تغاير الأبنية الصرفيّة من تلك الصيغ المتعددة في الموضوع الواحد ولاسيما صيغ الجمع الذي يُمَثِّل ظاهرة صرفية يتغيَّر فيها شكل الكلمة الأصلية على وَفق النظام الصرفي في اللغة، فيتأثر أحيانًا بعوامل عدة تؤدي بالنتيجة إلى توليد صيغ جديدة تختلف عن صيغة المفرد وأحيانًا تتفق معه، وقد

أحصى العلماء لها أنواعًا مختلفة، يظهر في بعض تلك الأنواع صيغ متعددة تجلَّت في كتاب الاقتضاب في حديثه على اختلاف اللغات في جمع لفظة (سَبْع) في مقولته[١٥]: "ووقع في بعض النسخ: ((حتى يَتِمَّ سَبْعَهُ)) وفي روايتنا: ((سُبُوعَه))، والوجه فيه: أنْ يكون جمع: (سَبْع) كـ(بَرْدٍ وبُرُودٍ)، و(جُنْدٍ وجُنُودٍ)، ومن قال: إنَّهُ أرادَ الأسبوع فهو خطأ، إنَّما يُقالُ: (طَافَ بالبيتِ أُسبُوعًا)، كذا ذكره اللغويون، وأنكروا قول عامة أهل المشرق (سُبُوعًا) في هذا المعنى، وليس يبعد أنْ يكونَ الراوي استعمله على لغة العامة، كما يستعمل الفقهاء ألفاظًا كثيرة، لا تجوز عند أهل العلم من اللغويين".

نتلمس مما تقدَّم من مقولة التلمساني صاحب الاقتضاب أنَّه قد عزا هذه اللغة، جمع (سَبْعٍ) على (سُبُوع) بدلًا من (أُسبُوع) إلى أنَّها من لغة العامة، وهذا التوجيه قد أشار إليه ابن درستويه[١٦] بقوله: "وأما قوله: (وطُفْتُ بالبيت أُسبُوعًا، وثلاثة أَسَابيع)؛ فإنَّ (الأسبوع) ههنا سبع مرات، أي سبع طوفات، ولذلك سميت أيام الجمعة أُسبُوعًا؛ لأنَّها سبعة، وكل سبعة: أُسبُوع. والجمع: أسابيع. والعامة تقول للأسبوع: سُبُوع، على (فُعُول)، وهو خطأ ههنا. وهذا من باب ما يجيء بإثبات الهمز، على بناء (أُفعُول)، غير أنَّه يُضَمُّ أوله، وهو صنف آخر، غير ما تقدم"، فضلًا عن ذلك فقد أشار الغالب من اللغويين إلى ورود هذا الجمع عن العرب وأنَّه ليس بقول العامة ولا هو بخطأ، بل لغة قليلة، فالأزهري[١٧] يرى أنَّ (سَبْعًا) الفصيح فيها أنَّها تُجمَعُ على (أُسبُوع)، مُصرِحًا عن ذلك في معجمه بقوله: "وَمن الْعَرَب من يَقُول (سُبُوع) فِي الْأَيَّام وَالطّواف بِلَا ألف، مَأْخُوذَة من عدد السَّبع، وَالْكَلَام الفصيح: (الأُسْبوع)، ويوافقه غيره من اللغويين، فقد صرَّح ابن منظور[١٨] في ذلك بقوله: "و(السُّبُوعُ) و(الأُسْبُوعُ) من الأَيام تمام سبعة أَيام قال الليث: الأَيام التي يدور عليها الزمان في كل سبعة منها جمعة تسمى (الأُسْبُوع) ويُجمَعُ (أَسابِيعَ) ومن العرب من يقول (سُبُوعٌ) في الأَيام والطواف بلا أَلف مأْخوذة من عدد السَّبْع والكلام الفصيح الأُسْبُوعُ".

غير أنَّ غيره من شُرَّاح الحديث كالعيني[١٩] والقسطلاني[٢٠] يُشيران إلى أنَّها لغة قليلة، مستشهدَين بقول نافَع (كَانَ ابنُ عُمَرَ رَضِي الله تَعَالَى عَنْهُمَا يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكْعَتَيْن)، وليست من لغة العامة.

يتبيَّن مما تقَدَّم في لفظة (سُبُوع) أنَّها لغة مستعملة عند العرب غير أنَّ استعمالها قليل إذ ذكرها أغلب اللغويين القدماء في مظانِّهم فضلًا عن شُرَّاح الحديث النبوي مع إقرارهم أنَّ الفصيح هو (أُسبُوع)، وقد استعملت بعض اللهجات العربية الحديثة ولا سيمّا المصرية لفظة (سُبُوع) إلّا أنَّها خصصت دلالتها فاستعملتها في وضع دون غيره، فذكر أحمد مختار عمر في معجمه[٢١] أنَّ (سُبُوع) مفرد (أُسْبُوع)، وهي سَبعَةُ أيّامٍ متتالية وتُطلَق اللفظة على حَفْل السُّبُوع: وهو حَفْلٌ يُقام بمناسبة مرور أُسبُوع على ولادة مولود، فيُلاحظ أنَّ هذه اللفظة متأصلة في اللهجات العربية فضلًا عن أنَّها لها امتداد في الحاضر وما تزال مستعملة وإنْ كانت قد تخصصت دلالتها فأُستعملت ليومٍ مخصوص بعينه من الأُسبوع لا على كل أيام الأسبوع.

وفي سياق متصل يذكر التلمساني في كتاب الاقتضاب لفظة أخرى ورد الجمع فيها بلغات متعددة أشار إليها في مقولته[٢٢]: "وفي (الضَأْنِ" لغات: يُقال: ضَأْن- بسكون الهمزة وبفتحها- وضَئين- بفتح الضاد وبكسرها- وأضؤن، وأضآن، والواحدة منها: ضائنة".

وقد أوضح الخليل[٢٣] في معجمه لغات هذه اللفظة بقوله: "ضأن: والضَّئين: الضَّأْنَ، الواحدة ضائنة، والأَضؤُن على أفعُل، أقلّ العَدَد"، غير أنَّ الجوهري[٢٤] ذكر الجموع الممكنة لهذه اللفظة في قوله: "[ضأن] الضائِنُ: خلاف الماعز، والجمع الضأن والمعز، مثل راكب وركب، وسافر وسفر، وضأن أيضا مثل حارس وحرس، وقد يجمع على ضئين، وهو فعيل، مثل غاز وغزى. والأنثى ضائنة، والجمع ضوائِنُ" في حين ورد عند ابن جني أنَّ الضَّئِين اسمٌ لِلْجمع، فضلًا عن ذلك فقد أشار ابن منظور[٢٥] إلى الجمع التي ترد فيها هذه اللفظة بأنَّ الضّائنُ: خلافُ المَاعِزِ، والجَمْعُ الضّأْنُ والضّأَنُ مِثْلُ المَعْزِ والمَعَزِ، وقد عزا الجمع (الضَّئِينُ والضِّئينُ) بأنَّها تَمِيمِيَّةٌ، ... وأَما الضِّينُ والضَّيْنُ فَشَاذٌّ نَادِرٌ؛ لأَن ضَائِنًا صَحِيحٌ مَهْمُوزٌ، والضِّين والضَّين مُعْتَلٌّ غَيْرُ مَهْمُوزٍ، وَقَدْ حُكِيَ فِي جَمْعِ الضّأْنِ (أَضْؤُنٌ).

المطلب الثاني: النسب

لا مناصَّ من القول أنَّ النسب في اللغة هو أحد أبواب علم الصرف، ومعناه اللغوي القرابة، والنسب يكون بالآباء فضلًا عن أنَّ النسب يكون إلى البلاد ويكون في صناعة(٢٦)، ويسمى أيضًا النسِّبة ويُجمَع على أنساب(٢٧).

وفي الاصطلاح: إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها،(٢٨) أو هو إضافة ياءين إلى الاسم المنسوب إليه وكسر ما قبل الآخر، كما أُلحِقَت التاء علامة التأنيث، كالنسبة إلى حيٍّ أو قبيلة أو بلد أو صنعة(٢٩)، غير أنَّ سيبويه اصطلح عليه بمصطلح (الإضافة) الذي تكون صورته الأساسية متمثلة في إلحاق المفردة ياء مشددة لتكون بذلك دالة على المعاني الكثيرة للإضافة لفظًا وحكمًا(٣٠)، إذ أفرد بابًا اسماه: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة"(٣١).

والمقصود من النسب توضيح المنسوب أو تخصيصه وذلك بنسبته إلى موطنه أو صنعته أو قبيلته أو العِلم الذي اختص به أو عمله أو صفة من صفاته(٣٢).

وقد ذكر التلمساني في كتابه الاقتضاب اختلاف اللهجات في موضوع النسب، فوردت لفظة (القِطْنيَّة) على صورة الاسم المنسوب في قوله(٣٣): "القِطْنيَّة" لغة شامية مكسورة القاف مشددة الياء، وهي من الأسماء التي جاءت على صورة المنسوب ولم تُنسَبْ إلى شيء، نحو قولهم: كرسي، وجمل جلنزي للشديد، واشتقاقها من قطن بالمكان؛ إذا عمره".

ونتلمس هذا اللفظ ومعناه في المدونة المعجمية على وفق صيغة النسب التي ذكرها التلمساني، فـ(قَطَنَ) القاف والطاء والنون أَصلٌ صحيح يدلُّ على استقرارٍ بِمَكَانٍ وسُكُونٍ. يُقَالُ: قَطَنَ بالمكان: أَقَامَ بِهِ. وسَكَنُ الدَّارِ: قَطِينُهُ. وَمِنَ البَابِ قَطِينُ الْمَلِكِ، يُقَالُ هُمْ تُبَّاعُهُ، وذلك أَنَّهم يسكنون حيث يسكُنُ(٣٤)، فضلًا عن ذلك فإنَّ (القِطْنيَّة) بِكَسْر الْقَاف وَتَشْديد الْيَاء سميت بِهِ، لِأَنَّهَا تقطن فِي الْبيُوت يُقَال قَطِنَ إِذْ أقام(٣٥).

المطلب الثالث: المقصور والممدود

يُعَرَّف المقصور في علم الصرف بأنَّه "الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة والممدود الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة"(٣٦)، ومعنى هذا التعريف أنَّ آخر الاسم المقصور صائت طويل مفتوح، وإنَّ كمية الصائت تزداد في الممدود حتى تخلق همزة، وقد جعل أصحاب الضرائر

قصر الممدود ومد المقصور من الضرورات الشعرية[٣٧]، وتتفق الروايات على أنَّ الممدود في لهجات الحجاز، إذ يذهب بنو تميم وقيس وربيعه وأسد إلى القصر[٣٨]، وذلك يناسب كلا البيئتين؛ إذ إنَّ الفرق بين الممدود والمقصور أنَّه في كمية الصائت الطويل الذي يقع في آخر الاسم، فإذا كانت القبائل المتحضرة في الحجاز تذهب إلى التأني وتحقيق الأصوات، فتستوفي كمية هذا الصائت حتى تصل إلى الهمزة، فإنَّ قبائل البادية من قيس وربيعة وأسد تميل إلى السرعة في النطق مما يؤدي بها إلى كثير من الحدث[٣٩].

ومن الألفاظ التي تعرَّض لها التلمساني في هذا الموضوع في كتاب الاقتضاب قوله[٤٠]: (ذو طوى) مقصور، مفتوح الأول منون: وهو واد بمكة، قال الأصمعي، ومنهم من يكسر الطاء ومنهم من يضمها، والفتح أشهر، ووقع في كتاب أبي زيد الأنصاري بالمد، فأنكره ابن دريد وأصلحه، وقال: إنَّما الممدود الذي في طريق الطائف، وأما المذكور في القرآن فيقرأ بالضم والكسر؛ فمن ضمه فهو: واد في أصل الطور جهة الشام.

وأشار العيني إلى أنَّه بضَم الطَّاء في رواية الأَكثرين وفي رواية الحموي والمُسْتَمْلِي: بـ(ذِي الطوى)، بزيادة الألف واللَّام. وقيده الأصيلِيّ بالكسر، وحكى عِيَاض وغيره الفتح أَيضا، وقال النَّووي: ذُو طوى، بالفتح على الأَفصَح[٤١].

الرغباء:

أشار التلمساني في كتابة الاقتضاب إلى اختلاف البناء الصرفي للفظة (الرغباء) جاء نتيجة إلى اختلاف اللهجات في نطقها، فقال فيها[٤٢]: "(الرغباء) مَنْ ضَمَّ الراء قَصَر، ومَنْ فتحَها مَدَّ، وهما لغتان، مثل النَعمى والنَعماء، والبُؤسى والبأساء، والمد أكثر عن شيوخنا. وقال بعض أهل العلم من اللغويين: يُقال: رغبى- بالفتح مع القصر أيضاً-، مثل شكوى، ... ويُقال: رُغِبَ- بضم الراء- رغبة، لا غير".

وعلى الصعيد نفسه فقد سَمِع ابن الجوزي من شيوخه فتح الراء مع المَدِّ، فضلًا على ذلك يُشير أيضًا إلى أنَّ مِنَ النَّاس من يخْتَار الْقصر مَعَ فتح الرَّاء كـ(سكرى) و(شكوى)[٤٣]، ومنهم مَنْ يَقصِر مع ضم الرَّاء، مستأنسًا بقول أَبي سُلَيْمَان الْخطابِيّ[٤٤]، إذ قال فيها: "فِيهَا لُغَتَان: الرغباء بِفَتْح الرَّاء مَمدود، والرغبى بِضَم الرَّاء مَقصُورَة. وتفسير الرغباء المسأَلَة، والمعنى: والرَّغبَة إِليك

والعَمَل لَك"، وقد ذكر ابن الجوزي في كتاب آخر له أنَّ لفظة (الرغباء) فيها ثلاثة أَوجهٍ وهي: "فتح الرَّاءِ والمدُّ وهو أَشهرُها وضمُّ الرَّاءِ معَ القصْر وهو مشهورٌ أَيضًا وفَتحُ الرَّاءِ معَ القصْرِ وهو غَريبٌ حكاهُ أَبو عليٍّ الجُبَّائِيّ وغيره"(٤٥).

وتجدر الإشارة هنا أنَّ المدونة اللغوية لم تكن بمنأى عما ورد في كتب شروح الحديث وغريبه، فقد ذكر ابن منظور أنَّ رَغِبَ في الشيءِ رَغْباً ورَغْبةً ورَغْبَى على قياس سَكْرَى ورَغَباً بالتحريك أَراده فهو راغِبٌ وارْتَغَبَ فيه مثلُه وتقول إِليك الرَّغْبَاءُ ومنكَ النَّعْماءُ(٤٦).

المطلب الرابع: التصغير

التصغير في اللغة الاختصار وتصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر(٤٧)، وفي الاصطلاح تغيير الكلمة بتحويل الاسم إلى صيغ التصغير المعروفة، قال سيبويه(٤٨): "اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعَيل وفُعيعِل وفُعيعيل".

والغرض من التصغير هو تقليل كثير أو تحقير عظيم أو تقريب بعيد أو إدناء حبيب من القلب(٤٩).

وللتصغير شروط، هي: أنْ يكون المُصَغَّر اسمًا ولا يكون على وزن صيغة الثلاثي في التصغير مثل (كُمَيت)، وأن يكون من الأسماء التي تقبل التصغير(٥٠).

وذكر صاحب الاقتضاب أثر اللهجات في تصغير هذه اللفظة في توجيهه حديث السوداء، بقوله(٥١): "وفي بعضها (الحدياة)، بتاء بغير همز، وفي بعضها (الحُدَيَة) كأنَّه تصغير"، واعترض ابن حجر على من أنكر هذا التصغير، إذ قال: "وَقد أنكر بَعضهم صِيغَة التصغير، وَلَا وَجه لإنكاره لما ذكرنَا من وَجه ذَلِك"(٥٢).

وقال ثابت: وصواب تصغيره: الحُدَيئة، كالتُمَيرة. قال ثابت: وإن شئت ألقيت حركة الهمزة على الياء، وشددتها، فقلت: الحُدَيَّة على مثال: عَلِيَّة. قال: وإن شئت قلت: الحَدَيا والحدي، وفي التأنيث حَدَية قال الأصمعي: الحُديأة تصغير: حَدَأَة، وجمعها: حَدَاء مثل لباء، قال غيره: وحَدآن أيضاً،

قال الأزهري: هي لغة فيهما وقال ابن سراج: بل هي على مذهب الوقف، على هذه اللغة قلب الألف واوًا على لغة من قال: حدى(٥٣).

المطلب الخامس: الاختلاف في الحركات:

الاختلاف في الحركات يؤدي إلى اختلاف المعنى وهذا أكثر ما يقع في اللغة الواحدة بأن يكون اختلاف الحركات دليلًا لمعرفة المعاني؛ وقد يكون الميل للحركة من دون غيرها طلبًا للقوة وإنْ كانت أثقل الحركات بأنَّها أقوى من غيرها حينما تأتي تدل على القوة في الكلمة أو اللفظ، فيكسب ذلك كل لفظ معنى يختلف عن الآخر، وكانت عنايه القدماء بدراسة أبنية الكلمات وفي تحديد أوصافها من حيث حركتها وفضلًا عن أنَّ الكلمة المبنية على حركات خفيفة أكثر شيوعاً في الاستعمال من غيرها، غير أنَّ هذا لا يمنع في موضعه أن تتوالى على الكلمة حركات ثقيلة لا يحدث فيها كراهة أو ثقل(٥٤)، وجاء هذا الاختلاف في الحركات في موضع مختلفة من كتاب الاقتضاب، ففي قوله(٥٥) و"الشِّبه والشَّبه" لغتان، مثل القِتبُ والقَتَبُ، والمِثْلُ والمَثَل، وفي موضع آخر(٥٦) "الشبه": نوع منه، ... وفيه لغتان، يقال: شبه- بفتح الشين والباء، وشبه بكسر الشين وسكون الباء. قال المرار الأسدي يصف ناقة(٥٧):

يَدِينُ لِمَزْرورٍ إلى جَنْبِ حَلْقةٍ مِنَ الشِّبْهِ سَوّاها بِرِفْقٍ طَبيبُها

وقوله(٥٨): وخبث الفضة والذهب ونحوهما: ما يخرج منها عند التخلص من الرديء الذي لا خير فيه، وفيه لغتان: "خبث"- بضم الخاء وتسكين الباء-، و"خبث" بفتحهما، وروايتنا بالفتح.

٢- قوله(٥٩): يقال: الرضاعة والرضاعة، والرضاع والرضاع بالفتح والكسر، والفعل: رضع يرضع، على مثال: علم يعلم. في لغة قيس، وغيرهم تقول: رضع يرضع على مثال ضرب يضرب، فإذا أردت اللؤم قلت: رضع يرضع، على مثال: قبح يقبح قباحة، مثل لؤم يلؤم. وقال الأصمعي: إنما يقال: رضع في مقابلة لؤم، فإذا أفرد قيل: رضع ورضع كالماص من الثدي.

٣- قوله[٦٠]: وقول: "مشيخة من قريش" في هذه اللفظة لغتان: "مشيخة"- بتسكين الشين وفتح الياء-، و"مشيخة"- بكسر الشين وتسكين الياء-. وكان ابن دريد يستضعف مشيخة المفتوحة الياء؛ لأنَّها جاءت على غير القياس المطرد.

المبحث الثاني: أبنية الأفعال

بعد تمام القول في اللهجات واللغات الواردة في تغاير الأبنية الاسمية في كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ، فلا يفوتنا في هذا المقام رصد اللهجات الواردة في أبنية الفعل، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المظانّ اللغوية ولا سيما الصرفية بيَّنت أبنية الأفعال إلى جانب أبنية الأسماء، فتجلَّت تلك الدراسات بتعدد الأبنية في الموضوع الواحد، إذ قسم العلماء الفعل باعتبار أصل حروفه في العربية إلى ثلاثي ورباعي، ولم يبلغ الفعل إلى خمسة أصول[٦١]، فتمثلت في أبواب الفعل الثلاثي المجرد، وله أبواب ستة في الماضي والمضارع، بل إنَّ الماضي له صور ثلاث والمضارع مثله، فامتاز الفعل الثلاثي المجرد بكثرة أبوابه فله ستة أبواب نتيجة تقابل ثلاثة أبنية في الماضي وثلاثة أبنية في المضارع، أما الأفعال المزيدة فهي – وإن تعددت أبنيتها – فإنَّ كل فعل هو باب واحد فقط نتيجة لقاء ماضيه ومضارعه، والفعل الثلاثي المجرد له مشكلات أخرى تتضح في المعتل والمضعف[٦٢].

المطلب الأول: ضبط عين الفعل

لا يفوتنا التنويه أنَّ العلماء قديمًا وحديثًا بسطوا القول في أبنية الفعل وبينوا الخلاف فيها غير أنَّهم توقفوا كثيرًا في قضية ضبط عين الفعل التي تُعد من أعقد القضايا الصرفية التي أولوها جُلَّ اهتمامهم؛ لدقة مسلكها وتشعب مسائلها فَكثُرَ الحديث عنها وإنعام النظر في مسائلها، فأخذت قدرًا كبيرًا من اهتمام العلماء لها، فتوسعوا في البحث عن حدوث هذه الظاهرة، أما المحدثون فلا تَقلُّ عنايتهم عمّا جاء به القدماء غير أنَّ دراسة القدماء لها لم تكن كافية في نظرهم، فظهرت دراسات وأبحاث مختلفة تتكلم عنها، ولا يَنكرُ أحدًا منهم كثرة الأخطاء التي وقعت في ضبط عين الفعل في الكلمات الواردة فيها، فتجلَّت تلك الأمور في دراساتهم[٦٣]. ولم يكن التلمساني بمنأى عن هذه الظاهرة، إذ رصدنا في كتابه الاقتضاب اللهجات الواردة في ضبط عين الفعل وفي مقدمة ذلك

حديثه عن اللغات الواردة في الفعل(كبر)، في مقولته[٦٤]: "يقال: كبر الرجل- بكسر الباء: إذا أسن، هذا قول ابن السيد. وقال عياض: وكبر أيضاً لغة فيه، قال: ويقال: كَبِر الصبي، وكَبِر يكبَرُ، و [كبر] يكبر"، ويقال: كَبِر الرجل إذا أَسَن، وقد كَبُر الأمر، إذا عظم[٦٥].

وفي سياق متصل ورد الفعل (نفر) بلغتين أيضًا في قوله[٦٦]: "(فلا ينفرن) يجوز كسر الفاء وضمها، وهنا لغتان. ويقال: نَفِر الحاج ينفر نفرًا بسكون الفاء ونفرًا- بفتحها-، ونفورًا، ونفيرًا، فأما النفَر: القوم فبفتح الفاء لا غير، فمن اللغويين من يراه اسمًا للجمع، ومنهم من يجعله جمع نافر. ويرى أصحاب الاشتقاق أنَّه إنَّما قيل لهم: نَفِر؛ لأنَّهم ينفرون في الأمور، أي: ينهضون فيها".

وعند البحث في ضبط لفظة (نفر) ومعناها في المدونات اللغوية ولاسيما المعجمات نلحظ أنَّهم ضبطوا الصيغ المشتقة من الفعل بعد ضبط عين الفعل(نفر) فتحدد المعنى بعد ذلك، فمما ورد عنها أنَّ النون والفاء والراء: أصلٌ صحيح يدلُّ على تجافٍ وتباعد، ومنه (نَفَر الدّابّةُ وغيرُه نِفارًا)[٦٧]، فضلًا عن ذلك فقد ذكر السيوطي في مضارع (نفر) (ينفر) أنَّه اسْتُعْمِلَ فيه الوجهان قولهم: (نفر ينفِر وينفُر) فهذا يدلُّ على جواز الوجهين فيهما وأنَّهما شيء واحد؛ لأنَّ الضمة أختُ الكسرة في الثِّقل كما أنَّ الواو نظيرةُ الياء في الثقل والإعلال؛ ولأنَّ هذا الحَرْفَ لا يتغيّرُ لفظة ولا خطُّه بتغيير حركته[٦٨].

وما جاء في قوله: (ولم تركن إليه)، فالفعل (ركن) يجوز فيه فتح الكاف وضمها، وهما لغتان. يقال: رَكَن إلى الدنيا، وإلى الشيء. و(رَكِنَ)- بكسر الكاف وفتحها- ركونًا، وفي القرآن: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ (سورة هود، الآية: ١١٣)، وهي اللغة العالية، وفي الحديث[٦٩]: ((ويرحم الله لوطًا، لقد كان يأوي إلى ركن شديد...)) يريد: الله- سبحانه وتعالى- وأصله الركن من الجبل يركن إليه، وهو الناحية منه، فترحم عليه لسهوه عن التوكل على الله، والاستناد إليه[٧٠].

ومما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذه المسألة قد تباينت فيها أقوالُ العلماء، فالأفعال التي وردَت على (فَعَلَ يَفْعَلُ) وليسَ لامُه أو عينُه حرفاً حلقيًا ومنها الأفعال التي ذكرناها آنفًا وقد اختلفت فيها اللهجات فضلًا عن أنَّ من العلماء من عزا هذا الأمر إلى موضوع تداخل اللغات الذي أثاره الكثير من القدماء وتوسعوا في الكلام فيه وفي مقدمتهم ابن جني، إذ عقد بابًا في كتابه اسماه (تداخل لغتين) ومعنى التداخل: هو تشابهُ الأمورِ والتباسُها ودخولُ بعضِها في بعض[٧١] .

وفي اصطلاحِ اللغويين المقصود به تداخل لغتين نَتج عنهما لغة ثالثة جديدة، إذ يسمع هذا من لغة هذا، وهذا من لغة هذا فيأخذ ماضي اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية فتركبَّت لغة ثالثة تداخلت بين اللغتين، وأكَّد ابن جني استعمال هذا التداخل بقوله: "لغاتٌ تداخلت فتركبت بأنْ أُخِذَ الماضي من لغة المضارع أو الوصف من أُخرى لا تَنطقُ بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع بين اللغتين"(٧٢)، وأفرد بابًا وضح فيه تداخل مجموعة من الأفعال، فضلًا عن ذلك فقد وضع صاحب كتاب المفصل شروطًا لصيغة الفعل الذي أصله (فَعَل يَفعَلُ)، بأنْ يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق، ونتلمَّس ذلك بما أشار إليه الجَنْدي عند شرحه لكلام المفصل أنَّهم أَثروا الفتحة للحرف الحلقي، فكان ذلك للتقارب المخرجي، واقتصادًا للجهد النطقي. وحروف الحلق هي: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء)(٧٣)، علاوة على ذلك فقد وصف ابن قتيبة وروده بأنَّه نادرًا، فقال: "ولم يأتِ (فَعَلَ يَفْعَلُ) بالفتحِ في الماضي والمستقبلِ إذا لم يكن فيه أحد حروف الحلق لامًا ولا عينًا إلاّ في حرفٍ واحدٍ جاء نادرًا، وهو (أَبَى يَأْبَى)، وزادَ أبو عمرو (رَكَنَ يَرْكَنُ)، والنحويون من البصريين والبغداديين يقولون: ركِن يركَن وركَن يركُن"(٧٤).

ويذكر الجَندي في شرحه للمفصل الأفعال التي وردت عند المصنف التي وقع فيها تداخل بين لغتين فحكم عليها بالشذوذ ومنها الفعل (ركن يركن)، فيعرض ذلك شارحًا وموضحًا مقولة المصنف: (إلا ما شذ من نحو أَبَى يَأْبَى وَرَكَنَ يَرْكَنُ...)، فيوضح الجَنْدي هذا في شرحه له: بأنَّ "هذان الفعلان خال عيناهما ولاماهما من حروف الحلق بوقوعهما في هذا الباب بطريق الشذوذ، وقيل: السر في وقوعهما في هذا الباب، مع خلو عينيهما، ولاميهما منها: أنَّ (أَبَى): امتنع وامتنع فرع على (مَنَع) و(مَنَع) لامه حرف حلق، و(رَكَنَ) على: (هَدَأَ)، ولام هذا حرف حلقي، فحَمَلَ (أَبَى) على (مَنَعَ) كأنَّه فرعه، لكونه بمعنى فرعه، وحَملُ الفرع على الأصل غير مستبعد، وحَمَلَ (رَكَنَ) على: (هَدَأَ)، لكونه بمعناه، فكأنَّ لامه حَرْفٌ حلقي"(٧٥).

وعند النظر في مؤلفات المحدثين نلحظ أنَّهم كان لهم رأي في أمر التداخل بين اللغات، فقد استبعد إبراهيم أنيس هذه الظاهرة من كلام العرب معللًا ذلك بأنَّ الأوزان لا تُستعار، وإنَّما الذي يُستعار هو الكلمات، ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنَّه قد يصادف أنْ يجد في لهجة من اللهجات فعلاً، أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى مثل: (نَعَمَ يَنْعَمُ)، وحينئذ

تعُلل مثل هذه الأفعال بأنَّ الماضي، أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنَّه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة(٧٦).

المطلب الثاني: بين التعدي واللزوم

ذكر العلماء أنَّ (فَعَلَ وأفعل) تأتي من الفعل اللازم فيكون بزيادة الهمزة متعديًا وهكذا في المتعدي، وبينوا هل تأتي بمعنى واحد أو لا تأتي؟ فيرى ابن درستويه في مجيء (فعل وأفعل) بمعنى واحد أو لا، وقد أورده السيوطي في المزهر(٧٧)، بقوله: قال ابن درستويه في شرح الفصيح(٧٨): "لا يكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن تجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة فمُحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنَّما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها ولن يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق فظنوا أنَّهما بمعنى واحد وأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطؤوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنى فعل وأفعل".

وما ذكره صاحب الاقتضاب في هذه المسألة ما يأتي:

١-قوله(٧٩): "اعلفه": هو موصول الألف؛ لأنَّ فعله علف يعلف. كذا قال الأصمعي، وأنشد(٨٠):

إذا كنت في قوم عداً لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب

وكان الأصمعي لا يجيز أعلفت الدابة، وذكر أبو إسحق الزجاج أنَّها لغة.

٢-وقوله(٨١): و"السرى": مشي الليل وسيره؛ وهي لفظةٌ مؤنثةٌ، وتذكر، وسرى وأسرى لغتان، قرئ بهما. ولا يقال لمشي غير الليل: سرى، ومنه المثل: "عند الصباح يحمد القوم السرى".

وأشار العيني في شرحه إلى أنَّه يُقَال: (سرى وأسرى) لُغَتَانِ، ونقل قول الجوهَرِي أنَّ (سريت وأسريت) بمعنى (إذا سرت لَيْلًا)، و(السرى) سير عَامَّة اللَّيل، فضلًا عن ذلك ذكر أيضًا أنَّه قيل: سير اللَّيْل كُله والحَدِيث يُخَالف هذا القَول، و(السرى) يُذكر ويُؤَنث، ولم يعرف اللحياني إِلَّا التَّأنِيث

وَقد (سرى وسرية) فهو (سَار)، وَذكر ابن سيده وَقد سرى بِهِ وَأسرى بِهِ وأسراه[٨٢].

ويُشير ابن فارس إلى ذلك في قوله: "وباء تعدية الفعل (ذهبت بِهِ) بمعنى (أذهبته). وقوله جلّ ثناؤه: ﴿**أَسْرَى بِعَبْدِهِ**﴾ (سورة الإسراء، الآية: ١) ليس من ذا؛ لأنَّ (سرى وأسرى) واحد"[٨٣]، وذهب إلى هذا القسطلاني في شرحه بأنَّ (أسرى وسرى) واحد[٨٤]، فيكون (سرى وأسرى) كـ(سقى وأسقى) والهمزة ليست للتعدية وإنَّما المعدي الباء في بـ(عبده) وقد تقرر أنَّها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور خلافًا للمبرد، وزعم ابن عطية أنَّ مفعول (أسرى) محذوف وأنَّ التعدية بالهمزة أي (أسرى الملائكة بعبده)؛ لأنَّه يبعد أنْ يسند (أسرى)، وهو بمعنى (سرى إلى الله تعالى)[٨٥]، غير أنَّ السهيلي ذكر أنَّ اللغويين تسامحوا في (سرى وأسرى) وجعلوهما بمعنى واحد، واتفقت الرواة على تسمية الإسراء به عليه السلام (إسراء) ولم يسمه أحد منهم (سرى)، فدلّ على أنهم لم يحققوا فيه العبارة ولذلك لم يختلف في تلاوة (أسرى) دون (سرى) [٨٦].

الخاتمة ونتائج البحث:

الحمد لله الذ بنعمه تتم الصالحات، وأنا أختم رحلتي مع بحثي ظهرت لي جملة من النتائج، أهمها:

١. أشار البحث إلى أهمية اللهجات في اللغة العربية ولاسيما في بيان دورها في التقعيد إلى جانب العربية الفصحى.

٢. كما تناول البحث التغايير الصرفي في كتاب الاقتضاب وأثر اللهجات فيه على الرغم من إهمال القدماء للهجات ولاسيما في بيان الظواهر الصرفية المختلفة.

٣. اهتم التلمساني صاحب كتاب الاقتضاب في بيان الأبنية الصرفية التي أثرت فيها اللهجات المختلفة فذكر لغات كل بناء.

٤. أشار إلى اللهجات في بناء موضوعات الأسماء فتناول الجمع والنسب والتصغير فضلًا عن المقصور والممدود.

٥. كما أشار إلى أثر اللهجات في اختلاف المعاني عند اختلاف الحركات في الأبنية الصرفية المختلفة.

٦. تناول أثر اللهجات في أبنية الأفعال بعرضه مسائل تناولت ضبط عين الفعل وما أدى ذلك من تغايير في بنائها فضلًا عن أثر اللهجات في تعدي الأفعال ولزومها.

وفي الختام نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يكون عملنا خالصًا لله ﷻ وأن يرشدنا إلى سواء السبيل ونسأله القبول والرضا على ما مضى وما هو آت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٥٤/٦، والصحاح: ١٣٩/١، ولسان العرب: ١٨٣/٣.

(٢) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ١٥.

(٣) علم اللغة العام لروينز: ٥٢، ومقدمة لدراسة فقه اللغة: ٩٣.

(٤) ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطورًا: ٣٣-٣٤.

(٥) اللغات السامية، ثيودور نودلكة، ترجمة رمضان عبد التواب: ٨.

(٦) ينظر: في علم اللغة العام:٢٢٥.

(٧) ينظر: في اللهجات العربية: ١٥.

(٨) المنصف: ٤/١، ٥.

(٩) الممتع في التصريف: ٣٣.

(١٠) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي: ٢١.

(١١) تسهيل الفوائد وتكيل المقاصد: ٢٩.

(١٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٥/١.

(١٣) دراسة في علم اللغة: ١٣٠.

(١٤) أسس علم اللغة: ٥٣.

(١٥) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٤٠/١.

(١٦) تصحيح الفصيح: ٣٤٤/١.

(١٧) تهذيب اللغة (سبع): ٧٠/٢.

(١٨) لسان العرب (سبع): ١٤٦/٨

(١٩) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٦٧/٩.

(٢٠) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: ١٥٧/٣.

(٢١) معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٠٢٧/٢، و معجم الصواب اللغوي: ٤٣٥/١.

(٢٢) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٢٩٤/١.

(٢٣) العين: ٦١/٧.

(٢٤) الصحاح: ٢١٥٣/٦.

(٢٥) لسان العرب (ضأن): ٢٥٤٢/٤.

(٢٦) ينظر: مقاييس اللغة: ٤٢٣/٥، ولسان العرب (نسب): ٧٥٥/٢.

(٢٧) لسان العرب (نسب): ٧٥٥/٢.

(٢٨) ينظر: المفصل: ٢٠٦.

(٢٩) التعريفات: ٢٦، وينظر: المفصل: ٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٥/٥.

(٣٠) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٢.

(٣١) الكتاب: ٣٣٥/٣.

(٣٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٨/٣.

(٣٣)الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣١٦/١.

(٣٤) مقاييس اللغة: ١٠٤/٥

(٣٥) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١٠٩/١.

(٣٦) شرح التصريح: ٢٩٣/٢.

(٣٧) الضرائر: ٥٧.

(٣٨) شرح التسهيل: ٩٢/٢ واللهجات العربية في القراءات القرآنية :١٦٧.

(٣٩) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية :١٦٧.

(٤٠) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٥٧/١-٣٥٨.

(٤١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٧٤/٤.

(٤٢) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٧٢/١.

(٤٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٤٧٦/٢.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) طرح التثريب في شرح التقريب: ٩٢/٥.

(٤٦) اللسان (رغب): ١٦٧٩/١.

(٤٧) ينظر: اللسان (صغر): ٤٥٨/٤.

(٤٨) الكتاب: ٤١٥/٣.

(٤٩) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١٥٥/٤-١٧٥ ومحاضرات في علم الصرف: ١٢٠.

(٥٠) محاضرات في علم الصرف: ١٢٢.

(٥١) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٩٨/١.

(٥٢) فتح الباري: ١٩٦/١٥.

(٥٣) ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٩٨/١.

(٥٤) ينظر: اختلاف المعنى لاختلاف الحروف والحركات: ٢٢١-٢٢٣. .

(٥٥) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٨٣/١.

(٥٦) المصدر نفسه: ٢١٦/٢.

(٥٧) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي، ينظر: ديوانه: ٤٣٩.

(٥٨) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٤١٢/٢.

(٥٩) الاقتضاب في غريب الموطأ: ١٦١/٢

(٦٠) المصدر نفسه: ٤٢٦/٢.

(٦١) المنصف: ١٨/١.

(٦٢) ينظر: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية: ٣-٤.

(٦٣) أسرار اللغة: ٥٥.

(٦٤) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٣٤٢/١.

(٦٥) إصلاح المنطق: ٢٣٤/١

(٦٦) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٤٥٤/١.

(٦٧) مقاييس اللغة: ٤٥٩/٥.

(٦٨) المزهر: ١٦٤/١.

(٦٩) رواه مسلم عن أبي هريرة في كتاب الفضائل برقم: ٢٣٧٠، ينظر: صحيح مسلم: ١٨٣٩/٤.

(٧٠) ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ: ٩٤/٢-٩٥

(٧١) اللسان (دخ ل): ٢٣٤/١١.

(٧٢) الخصائص: ٣٦٧/١ ، والمزهر في علوم اللغة: ٢٦٣/١.

(٧٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٦.

(٧٤) أدب الكاتب: ٤٨٢-٤٣.

(٧٥) الإقليد شرح المفصل: ١٦٣٢/٣.

(٧٦) ينظر: من أسرار اللغة: ٤٩.

(٧٧) المزهر: ١/٣٨٤-٣٨٦.

(٧٨) تصحيح الفصيح: ١/١٦٥. البيت بدون عزو. ينظر: الكامل: ١/٢٤٩.

(٧٩) الاقتضاب في غريب الموطأ: ٢/٥١٤. ١/٣٠.

(٨٠) البيت بدون عزو. ينظر: الكامل: ١/٢٤٩.

(٨١) الاقتضاب في غريب الموطأ: ١/٣٠.

(٨٢) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٤/٢٧.

(٨٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١/٦٨.

(٨٤) ينظر: إرشاد القاري شرح صحيح البخاري: ٦/٢٠٢.

(٨٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧/٢٠٠.

(٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦/٢٠٢.

مصادر البحث ومراجعه:

١- اختلاف المعنى لاختلاف الحروف والحركات في القرآن الكريم، د. حارث ذنون إسماعيل، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٥، العدد ٤، ٢٠٠٨.

٢- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ت .

٣- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، مصر، ط٦، ١٣٠٤-١٣٠٥هـ.

٤- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٦ هـ-١٩٥٧م.

٥- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ١٩٩٨.

٦- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد عبد الحق اليفرني التلمساني (ت ٦٢٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠١م.

٨- الإقليد شرح المفصل- شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، ط:١، الإدارة العامة للثقافة والنشر- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

٩- تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين بن شريف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠- تسهيل الفوائد وتكيل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، ط١، ١٩٦٧:

١١- تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٣- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٥- الخصائص، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار (ت ٢٠١٧م)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

١٦- دراسة في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧٣.

١٧- ديوان المرار الفقعسى، تحقيق : د. نورى القيسى. بغداد.

١٨- شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٩- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٢٠- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢١- شرح شافية ابن الحاجب (ت ٦١٦هـ)، رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٢- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت ١٩٩١م)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.

٢٣- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤هـ-١٩٥٥م.

٢٤- ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م.

٢٥- طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المطبعة المصرية القديمة، وصورتها دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ودار الفكر العربي.

٢٦- ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، د. وسميّة عبد المحسن المنصور، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ٢٠٠٢م، وأعيد نشره في إصدارات مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

٢٧- علم اللغة العام، ر. هـ. روبنز، ترجمة: د. أحمد عوض، عالم المعرفة، ٢٢٧.

٢٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، المطبعة المنيرية بمصر ودار إحياء التراث العربي ودار الفكر ببيروت.

٢٩- فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المكتبة السلفية بمصر، ط١، ١٣٨٠-١٣٩٠هـ.

٣٠- في اللهجات العربية، إبراهيم أني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت .

٣١- في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٢- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٣- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م)، إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م)، دار الهلال.

٣٤- الكتاب، أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م)، ط١، دار الجيل، بيروت.

٣٥- كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، د.ت.

٣٦- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، الإفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت.

٣٧- اللغات السامية، ثيودور نودلكة، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة:

٣٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٣٩- اللهجات العربية نشأة وتطورًا، الدكتور عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت .

٤٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤١- المصباح المنير في غريب الشر الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية بيروت، د.ت .

٤٢- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٣- معجم اللغة العربية المعاصرة، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة،

دار الفرقان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٤٥- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م)، ط٢، دار الجيل، بيروت، -لبنان-، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٤٦- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت.
٤٧- مقدمة لدراسة فقه اللغة، د. محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٦٦م.
٤٨- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
٤٩- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
٥٠- من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧: ٢١.
٥١- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان (ت ٢٠١١م)، ط١، القاهرة، ١٩٥٥م.
٥٢- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢م) وعبد الله آمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف العمومية ط١، ١٩٥٤
٥٣- المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين (ت ٢٠١٠م)، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٩٨٠.